2003a624-0001-t

قدّموا استجواباً للحكومة عارضين ذيول القضيّة

سعيد والبون والجميّل يسألون عن المفقودين: أين الحكومة من تحمّل مسؤولياتها الاجرائية؟

وجّه النواب فارس سعيد ومنصور البون وبيار الجميل استجواباً الى الحكومة عبر رئاسة المجلس حول ملف "المفقودين والمخطوفين المفيين قسراً"، سائلين عن اسباب التاخير في رفع الهيئة المنشأة في ٢٠٠١/١/٥ تقريرها الى مجلس الوزراء، وتالياً اعلانه تمكيناً للمجتمع اللبناني ولاهالي المفقودين والمخطوفين من ترتيب النتائج المناسبة، مع العلم ان المهلة المحددة لهذه الغاية انقضت ومددت تكراراً.

وجاء في الاستجواب: "واكبت عملية انهاء الحرب مجموعة تدابير "علاجية" كاستصدار قانون العفو العام وحلّ الميليشيات وعودة المهجّرين، وبقي ملف المواطنين المفقودين والمخطوفين والمخفيين قسراً على مدى اعوام الحرب، معلّقاً، بل مفيداً، رغم هول المأساة التي من اقسى النتائج التي خلّفتها الحرب، وقد طاولت الجميع من دون استثناء ومن دون تمييز طائفي او مناطقي او انتمائي سياسي، بالفعل غاب ملف المفيين قسراً عن اولويات الحكومات المتعاقبة منذ اتفاق الطائف، فتفاقمت المأساة مع تراكم اعوام الاخفاء، ولم تنفع مساعي الاهالي في حمل السلطة على معالجة الموضوع.

وفي تشرين الثاني ٢٠٠٠، ولمناسبة زيارة الصرح البطريركي في بكركي، اعلن دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري الافراج عن معتقلين لبنانيين في السجون السورية. وبالفعل، افرجت السلطات السورية عن ٥٤ معتقلاً لديها في كانون الاول ٢٠٠٠.

وتزامن ذلك مع اصدار رئيس الحكومة، في ٢٠٠٠/١/٢٤، قراراً شكّل بموجبه لجنة تحقيق رسمية برئاسة ضابط امني، لاستقصاء مصير جميع المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم، على ان ترفع تقريرها في غضون ٣ اشهر. وقد انتهت هذه اللجنة الى التوصية بإعلان وفاة من مضى على تغييبهم القسري ٤ اعوام وما فوق. وتبيّن لاحقاً ان احد الذين اوصت اللجنة المذكورة بإعلان وفاتهم افرج عنه لاحقاً!

بعد فشل اللجنة الاولى، وتحت ضغط الاهالي المستمر، شكّل مجلس الوزراء في ٢٠٠١/١/٥ هيئة رسمية برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، الاستاذ فؤاد السعد، وعضوية، مدعي عام التمييز والمديرين العامين للامن العام وامن الدولة والامن الداخلي ومدير مخابرات الجيش ومندوبين عن كل من نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس وكلّفت هذه الهيئة "تلقي طلبات المواطنين الراغبين في المراجعة بشأن ذويهم الذين يعتبرون انهم ما زالوا على قيد الحياة، على ان تدرسها وترفع تقريراً الى مجلس الوزراء في مهلة ستة اشهر من تاريخ تشكيلها". وممدد عمل الهيئة مرتين، في ٢٠٠١/٦/٩ وفي ٢٠٠١/١٢/٧ على التوالي، بحيث انتهت في ٢٠٠٢/٦/٧ المهلة الاضافية الممددة، ولم ترفع الهيئة اي تقرير حتى تاريخه. وقد نمى الينا ان نقابة المحامين في صدد اعلان انسحابها من عضوية الهيئة. ويشير تقرير منظمة العفو الدولية الى ان اللجنة "قد تلقت من اقارب "المختفين" معلومات بخصوص ٧٠٠ حالة على الاقل بحلول عام ٢٠٠١"، فيما تشير تقارير الى ان حالات الاخفاء القسري تصل الى حدود ١٧ الف حالة منذ اندلاع الحرب عام ١٩٧٥.

في ٢٢ تموز ٢٠٠٢، وبعد انتهاء المهلة الممددة للجنة الرسمية من دون ان تضع تقريرها، بادر اهالي المفقودين والمخطوفين الى طلب الاجتماع بوزير الداخلية السوري الذي تعهد تقديم اجوبة عن مصير ١٧٤ شخصاً في مهلة ثلاثة اشهر (كان من بينهم محمد يحيى البلشي الذي اطلق في ايلول ٢٠٠٢). وفي ٣ تشرين الاول ٢٠٠٢، اعيد الاهالي على الحدود لتعذّر الاجتماع بالوزير المذكور.

وتجدر الاشارة في هذا السياق الى ما صرح به لجريدة "النهار" في عددها الصادر يوم ٢٠٠٣/٦/١٣، رئيس الوفد البرلماني الاوروبي الذي زار لبنان اخيراً، النائب الفرنسي في البرلمان الاوروبي سامي نيير، اذ قال، حرفياً: "ولن اخفي اننا بحثنا مع اصدقائنا السوريين في موضوع المفقودين اللبنانيين في سوريا وكان ردّ السوريين: "نعم هذه مشكلة، نتحدث عنها وسنعالجها". وقال لنا رئيس الوزراء السوري بنفسه ان "الرئيس السوري مطلع على الوضع ونأمل في معالجته".

وقد لفتنا ما ورد على لسان عضو مجلس الشعب السوري النائب جورج جبّور في حديث الى جريدة "النهار" (٢٠٠٣/٦/٢١، الصفحة ٥)، قال فيه، حول قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية: "اعتقد ان وزارة الداخلية السورية تهتم بالقضية. انا لم اثرها حتى الآن. ويهمني ان تكون هناك شهادات تدعم وجود المعتقلين في السجون السورية. اذا اتصلت بي لجنة الاهالي المختصة، فسأرى ما يمكن فعله. ولو كان لدي اثبات، لاستطعت ان اتقدم في اي موضوع كان بحسب هذا الاثبات. ولكن ليس لدي اي اثبات الى الآن. وانا مستعد للنظر الى ما لدى الاهالي اذا تفضلوا واتصلوا بي". وهذا كلّه يدعونا الى التساؤل مجدداً وتكراراً عن السبب الكامن وراء عدم اضطلاع الحكومة اللبنانية بمسؤولياتها وتركها الملف عرضة للمجهول، وخصوصاً ان تحريك الملف والاستعصاء حوله يقعان على عاتقها بالدرجة الاولى، وهي التي من المفترض ان تكون موجهة الاستجواع الى الاهالي وما لديهم من اثبات. ونحن لا نفهم لماذا لا تقوم الحكومة اللبنانية بالخطوات الاجرائية الرسمية لدى الجانب السوري، في شكل جدي، شفاف وحاسم، ومن دون اي عقد.

الى حالات الاختفاء في سوريا، والتي لا ارقام محددة لها، تضاف حالات اعتقال ١٢ لبنانياً في السجون الاسرائيلية، وبعضهم معتقل منذ ١٩٧٨ (بينهم عبد الكريم عبيد ومصطفى الديراني)، وحالات اعتقال عدد مماثل من اللبنانيين من النظام العراقي منذ ١٩٩٠، وتغييب الامام موسى الصدر في ليبيا. يقع على عاتق الحكومة اللبنانية، دستورياً وقانونياً ومعنوياً، واجب الاستقصاء حول مصير رعاياها المخفيين قسراً.

اولاً: لأن المسألة سياسية – امنية بامتياز وتقع ضمن مهمات السلطة التنفيذية، والتي من المفترض ان تكون لها سلطة مباشرة على الدوائر والاجهزة المولجة بذلك.

ثانياً: لأن عدم معالجة الموضوع في شكل جدي ونهائي واعتماد "سياسة النعامة"، يفاقم الم أهالي المخطوفين والمفقودين المتمادية في الزمن وماساتهم، اضافة الى ان لمجهولية مصير هؤلاء الاشخاص تبعاتٍ مادية وادارية وقضائية تتعلق بتعويضاتهم وارثهم واموالهم.

ثالثاً: لأن عدم اعطاء اجوبة واضحة ومقنعة وابقاء الملف مفتوحاً على جميع الاحتمالات، لا يساهم في ارساء السلم الاهلي ولا يدعمه، بل يحمل اللبنانيين عموماً على الشك في قدرة السلطة على ادارة شؤونهم.

رابعاً: لأن الدولة اللبنانية، ممثلة بالحكومة، ملزمة اجراء التحقيقات اللازمة لجلاء مصير رعاياها المخفيين قسراً، وذلك بموجب "الاعلان العالمي لحماية الاشخاص من الاخفاء القسري" (ولا سيما المادة ١٣ منه) الذي اقرته الامم المتحدة، والذي يعتبر الاخفاء بمثابة جرم متمادٍ، لا يطاوله مرور الزمن المسقط".

سعيد

وقال سعيد ان "هذا الاستجواب يتعلق بموضوع المعتقلين والمفقودين خلال الحرب اللبنانية في السجون السورية نظراً لاهمية هذا الملف الذي هو في الدرجة الاولى انساني وسياسي واماني بامتياز، وقد لاحظت منذ انشاء اللجنة التي كلف بها معالي الوزير فؤاد السعد في ٢٠٠٢/١/٥ انها لم تقدم تقريراً رغم وجود كل الاثباتات التي تقدم بها اهالي المفقودين الى الحكومة، ومنذ ذلك التاريخ لم تطالب الحكومة هذه اللجنة الوزارية بأي تقرير رغم كل الاثباتات التي قدمت، اضافة الى ذلك فقد اصبح هذا الملف يتناوله المسؤولون السوريون فيما يغض المسؤولون اللبنانيون النظر عنه. وقد استقبل عائلات المفقودين في تموز ٢٠٠٢ وزير الداخلية السوري، والبارحة بالتحديد تحدث عضو في مجلس الشعب السوري النائب جورج جبور حول هذا الملف في جريدة "النهار" ولم نسمع اي اهتمام من الحكومة اللبنانية سواء السابقة او الحالية، علماً بأن هذا الملف انساني بامتياز، لذلك نطالب الحكومة اللبنانية بأن تضع يدها على هذا الملف بعيداً عن اي تسييس وتعطي الاجوبة الواضحة والشافية لاهالي المعتقلين. كما تحدثنا في الاستجواب عن موضوع المفقودين خلال الحرب اللبنانية، وكذلك عن المعتقلين في السجون الاسرائيلية لان العائلات اللبنانية افادتنا ان العدد اكبر بكثير من المعلن عنه ولم نر اي اهتمام من الحكومة اللبنانية بهذا الموضوع".

سئل: هل من مبادرة لبنانية للاتصال بالجهات السورية حول هذا الموضوع، فأجاب: "عندما تألفت الحكومة اللبنانية السابقة شكلت لجنة وزارية في ٢٠٠١/١/٥ ومدد لهذه اللجنة اكثر من مرة، ولم تقدم هذه اللجنة اي تقرير، من هنا سنمارس حقنا وفقاً للمادة ١٤٧ من النظام الداخلي للمجلس النيابي التي تقول بانشاء لجنة برلمانية للتحقيق في موضوع المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية والمفقودين خلال الحرب في لبنان، والمعتقلين في السجون الاسرائيلية".

● لكن السلطات السورية سبق ان اكدت ان ليس لديها مفقودون لبنانيون؟

– لم يصدر اي بيان رسمي ونحن نعتبر ان هناك حكومة لبنانية، والسلطة اللبنانية تعطي الاسئلة الواضحة. ومع احترامنا للسلطة السورية فليست هي من يجب ان تقول باسماء او صدور اي بيان من المسؤولين السوريين او من الحكومة السورية التي تقول ان ليس لديهم معتقلون لبنانيون في سجونهم، ولكن صدرت تصريحات من مسؤولين سياسيين ولم يصدر بيان رسمي، فهناك مجلس اعلى لبناني – سوري هو الذي بيت الملفات الشائكة بين اللبنانيين والسوريين، فليتحفظ المجلس الاعلى ويضع يده على هذا الملف لاخراجه من موضوع التشنج في العلاقات اللبنانية – السورية".